

Distr.: General
23 February 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١١٢ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة
الجمعية العامة

أكتب إليكم طالبا إطلاع الجمعية العامة على هذه الرسالة ومرفقاتها التي تبين ما أعتزم القيام به فيما يتعلق بتعزيز قدرة المنظمة على إدارة عمليات السلام والأمن والإنفاق عليها وعلى النهوض بجهود نزع السلاح.

وتتضمن المرفقات التوضيحات والتفاصيل الإضافية التي طلبتها الدول الأعضاء ردا على المقترحات التي بينتها في المشاورات غير الرسمية التي جرت مع أعضاء الجمعية العامة في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقد أجريت منذ ذلك الحين مشاورات موسعة مع المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء وواصلت صقل المقترحات، مسترشدا بالاقتراعات والآراء والشواغل التي أبدتها الدول الأعضاء. وأعرب عن امتناني للمشاورات التي أجريتموها في هذا الصدد وعن أملتي في أن تواصلوا تيسير عملية التشاور. كما يحدوني الأمل في أن تتمكن الجمعية العامة من المسارعة إلى إبداء موافقتها، من حيث المبدأ، على المقترحات المرفقة.

ويتصل المرفق الأول بالتدابير الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على إدارة عمليات السلام والإنفاق عليها. وسأقدم في غضون أسابيع تقريرا يوضح بمزيد من الإسهاب المقترحات الواردة في ذلك المرفق ويُورد تفاصيل إضافية، تشمل كامل الآثار المالية المترتبة على تلك المقترحات، لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين وفقا للإجراءات المتبعة. ومن الجدير بالملاحظة بادئ ذي بدء أنني أعتزم أن تكون تلك

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



المقترحات غير ذات تأثير فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. وسيتضمن التقرير المرتقب عن حساب دعم عمليات حفظ السلام أي موارد إضافية تلزم لتعزيز الأمانة العامة، وبخاصة إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم الميداني الجديدين، إلى جانب ما قد ينشأ من احتياجات مقترنة بأحدث موجة من النمو يشهدها نشاط حفظ السلام في الميدان بتفويض من مجلس الأمن.

ويؤكد المرفق الثاني الذي يعرض لنهج جديد للنهوض بجهود نزع السلاح أن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة لا يزال مسألة محورية في جدول الأعمال العالمي. وتشير التحديات الراهنة إلى ضرورة تنشيط برنامج العمل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ببذل جهد أكثر تركيزاً. وإني ملتزم شخصياً باتخاذ إجراءات في هذا الصدد. ولهذا فإنني أعترم تعزيز عمل المنظمة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وما يتصل بذلك من مسائل أمنية وأقترح أن يعاد تشكيل إدارة شؤون نزع السلاح لتكون بمثابة مكتب مستقل في الأمانة العامة له باب مستقل في الميزانية، ويرأسه ممثل سام.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق الأول

تعزيز قدرة المنظمة على إدارة عمليات السلام والإنفاق عليها

أولا - مقدمة

١ - أعتزم اتخاذ مجموعة من التدابير، يرد بيانها أدناه، لتعزيز قدرة الأمانة العامة على إدارة عمليات الأمم المتحدة للسلام والإنفاق عليها. وأقترح إعادة تشكيل الإدارة الحالية لعمليات حفظ السلام لإنشاء إدارتين هما - إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم الميداني. وبالاقتراح مع هذا التغيير التنظيمي، أقترح أيضا تدابير لتحسين تنظيم السلطة والمسؤوليات والموارد المسندة حاليا إلى إدارات مختلفة في الأمانة العامة تقدم الدعم لعمليات السلام، بغية تيسير المساءلة عن الأداء بشكل أوضح.

٢ - وسيؤدي التنفيذ الكامل لتلك المقترحات، في رأيي، إلى تحسين التخطيط وزيادة سرعة عمليات النشر وإلى نظام أكثر تلبية للاحتياجات لدعم عشرات الآلاف من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان الذين يوفد الكثيرون منهم للعمل في ظروف قاسية وغير آمنة، وسيؤدي أيضا إلى زيادة فعالية وكفاءة وشفافية استعمال الموارد التي تضعها الدول الأعضاء رهن تصرف الأمانة العامة لتنفيذ الولايات الصادرة عن الهيئات التشريعية.

ثانيا - الإصلاح: ضرورة ملحة

٣ - منذ اللحظة التي شُرُفت فيها باختيار الجمعية العامة لي أمينا عاما، وأنا أتشاور على نطاق واسع مع الدول الأعضاء وموظفي الأمم المتحدة ومع خبراء خارجيين لتحديد المجالات التي تشتد فيها حاجة الأمانة العامة إلى الإصلاح. وخلال الأشهر الماضية، لم ينقطع الحديث معي عن مسألة ضرورة تعزيز قدرة الأمانة العامة في المقر على التخطيط لعمليات الأمم المتحدة للسلام ونشرها بسرعة وإدارتها والإنفاق عليها.

٤ - وهناك تسليم على نطاق واسع بأن إدارة عمليات حفظ السلام كان حظها من الإصلاح المكثف والتعزيز أكبر من حظ أي جزء آخر من الأمانة العامة، وبخاصة منذ إصدار تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام ("تقرير الإبراهيمي") في عام ٢٠٠٠ (A/55/305-S/2000/809). وبفضل هذه الإصلاحات استطاعت الإدارة أن تتصدى للتحديات الهائلة التي واجهتها في السنوات الست الماضية. ومن المهم الإشارة إلى أن هدف خطة الإصلاح لعام ٢٠٠٠ كان تزويد إدارة عمليات حفظ السلام بما يكفي من قدرة على

إيفاد بعثة جديدة واحدة متعددة التخصصات كل عام. إلا أن الأشهر الـ ٣٦ الأخيرة قد شهدت وحدها بدء أو توسع تسع بعثات ميدانية، فضلا عن ثلاث بعثات إضافية بدأت المراحل الأولى لإنشائها بالفعل. ويمكن أن يزداد عدد أفراد عمليات الأمم المتحدة للسلام في السنة المقبلة بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة.

٥ - وقد أدى الطابع الفريد لعمليات الأمم المتحدة للسلام وسجلها الثابت على أرض الواقع إلى تزايد طلب الدول الأعضاء على أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وقد ارتفع عدد عمليات السلام بشكل لم يسبق له مثيل، حيث يناهز عدد أفرادها في الميدان ١٠٠ ٠٠٠ فرد. ويبدو أن هذا الرقم سيظل يرتفع في عام ٢٠٠٧. ففي العام الماضي وحده، بدأت الأمم المتحدة مفاوضات على مذكرات تفاهم مع أكثر من ١٠٠ بلد مساهم بقوات، ونقلت جوا أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ راكب و ١٦٠ ٠٠٠ طن من البضائع وقامت بتشغيل أكثر من ٢٠٠ مستشفى وعيادة في الميدان. وفضلا عن ذلك، يعمل أكثر من نصف موظفي الأمانة العامة في عمليات ميدانية. ولا توجد جهة أخرى متعددة الجنسيات تنشر نفس العدد من الأفراد العسكريين والمدنيين. ولا يوجد شريك ثنائي يقوم بعمليات ميدانية متعددة بنفس النطاق والتعقيد.

٦ - وبسبب الطفرة التي طرأت على الطلب، ورغم الجهود الدؤوبة التي يبذلها زملاؤنا في حفظ السلام، أصبحت الأعباء الملقاة على المنظومة تفوق طاقتها إلى حد بعيد. ويأتي هذا في وقت لسنا مهئين فيه لتحمل ذلك، حيث أننا نخطط ونحضر لعمليات سلام جديدة في دارفور وأماكن أخرى في أرجاء العالم. وقد أوردتُ وصفا أكثر تفصيلا لطابع وآثار الطفرة التي طرأت على نشاط حفظ السلام في تقريرتي الذي صدر مؤخرا عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/61/668 و Add.1). ويسعى كثير من المبادرات غير المترابطة هيكلية المقترحة في ذلك التقرير إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على مواجهة الطفرة في الطلب. وتشمل هذه المبادرات تدابير لتعزيز قدرة العنصر العسكري وعنصر الشرطة في المقر على أداء العمليات، وترسيخ اتباع نهج متكامل في دعم إنفاذ سيادة القانون وإصلاح ما بها من مواطن ضعف والتركيز بقدر أكبر على الأعمال الأساسية لكي يتسنى إنهاء عمليات الأمم المتحدة للسلام في الوقت المناسب وبشكل يمكن تحمله. وإني أطلع إلى الحوار بين الأمانة العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن هذه المبادرات، وبشأن التفاصيل ذات الصلة فيما يتعلق تنفيذ المقترحات المبينة فيها.

٧ - ودون استباق الحكم على نتائج مداولات الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة وغيرها من الهيئات المختصة، بما فيها اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية،

يبدو من المشاورات التي أجريتها حتى الآن مع الدول الأعضاء أن هناك شبه توافق في الآراء على حقيقة جلية واحدة ألا وهي: أن الأمم المتحدة تواجه مشكلة حقيقية؛ فالنهج المتبع حاليا في إقامة عمليات لحفظ السلام في الميدان والإنفاق عليها لن يصمد في مواجهة النمو الهائل في الطلب على تلك العمليات وتعقيدها دون إحداث تغيير جوهري.

٨ - وتواجه قدرة إدارة عمليات حفظ السلام على مسايرة الطلب المتزايد لتحديات في كافة الأبعاد تقريبا: فالأعباء الملقاة على القيادة، رغم تفانيها ودأبها، تفوق طاقتها إلى حد غير معقول. إذ يشرف فريق الإدارة العليا في الإدارة، المؤلف من وكيل واحد للأمين العام، واثنين من الأمناء العامين المساعدين، ومستشارين للشؤون العسكرية وشؤون الشرطة برتبة مدير، ومدير لإدارة التغيير ومدير الأعمال المتعلقة بالألغام، على كامل نطاق العمليات في الميدان على اتساعه. ويتعين على هذا الفريق المصغر أن يدير ويهتم بكل صغيرة وكبيرة من جوانب عمليات السلام. ويمكن أن يحتاج كل شيء، بدءا من التخطيط للبعثات في حينه إلى المفاوضات السياسية الحساسة وضمان تسليم قطع الغيار الحيوية في الوقت المناسب، إلى الاهتمام الشخصي من هذا الفريق بل ويحتاجه بالفعل. ومع أنه، بطبيعة الحال، يتلقى الدعم من موظفين ملتزمين وذوي خبرة على مستويات مختلفة، وهم موظفون تلزم أيضا زيادة أعدادهم، فإن الحاجة لمزيد من التوجيه وإلى الإدارة من قبل المستويات العليا قائمة على الدوام. وفضلا عن ذلك، يُلقى التعقيد المتزايد للعمليات الميدانية في كل بُعد من أبعادها، من تعقيدات العمليات السياسية المتعددة المستويات إلى الطابع التقني للفائق لخدمات الدعم، إلى المتطلبات المتخصصة لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، أعباء إضافية على كاهل كبار الموظفين الذين لديهم خبرة ليس في المضمون فحسب بل أيضا في الإدارة.

٩ - وعلاوة على ذلك، لا تستطيع النظم الموجودة حاليا لدعم العمليات في الميدان أن تسائر الطلب المتواصل، والمتزامن في الغالب، على الموارد والخدمات والموظفين الذي ازداد عدة مرات على مدى السنوات الثلاث الماضية وحدها. وتوجد أمثلة كثيرة على ذلك في مجالات متعددة. فعمليات الشراء الاعتيادية تتعثر حاليا بسبب ضخامة حجمها فقط. ودورة ميزانيات البعثات الميدانية تمتد حاليا لسنة تقريبا، مع استمرار تطور البعثات الجديدة وإدخال تعديلات جوهريّة على البعثات القائمة. ويبلغ المتوسط السنوي لتبديل موظفي البعثات ٣٠ في المائة، ويتعذر للغاية الاحتفاظ بملاك وظيفي يُعوّل عليه في بعض من أصعب بعثاتنا، وبخاصة في المهام التقنية الحيوية.

١٠ - ومما يؤدي إلى تفاقم هذه المصاعب أن توزّع السلطة والمسؤولية بين الميدان وإدارات متعددة في المقر. مما يجعل من المستحيل معرفة الجهات التي تقع عليها مسؤولية التوصيل

الكامل لإمدادات وخدمات جيدة التوقيت ويُعوَّل عليها إلى الميدان. وببساطة، لا يوجد حالياً أي مكان في منظومة الأمم المتحدة لديه كامل المسؤولية والسلطة والموارد اللازمة لضمان تزويد بعثات حفظ السلام بما تحتاج إليه، وفي الوقت الذي تحتاج إليه، لكي تنجح في أداء المهام المنوطة بها. أمّا وقد قلتُ ذلك، فإنني أدرك أنه لا بد من الاستمرار في فرض ضوابط مناسبة للحد من المخاطر وضمان كفاءة الرقابة. ولكن هذه التدابير ضمانة غير كاملة لنجاح العمليات وكفاءتها ما لم يتم ما سبقت الإشارة إليه من تنظيم الظروف التي تعمل في ظلها.

١١ - وخلاصة القول هو أن هناك مجموعة متنوعة من المشاكل التي يلزم التصدي لها على وجه الاستعجال. وتظهر المناقشة السابقة أن هناك مبررات واضحة لتجميع كل المسؤوليات والصلاحيات والموارد الموكولة حالياً إلى إدارات مختلفة في الأمانة العامة في إدارة وحيدة يكون شغلها الشاغل هو التخطيط لجميع عمليات حفظ السلام وما يتصل بها من عمليات ميدانية ونشرها وإدارتها والإنفاق عليها. ومن جهة أخرى، لن يعالج هذا التجميع تحت وكيل واحد للأمين العام لعمليات حفظ السلام مشكلة الأعباء الإدارية المرهقة. فلن يعالج واقعا تقوم فيه أجزاء أخرى من الأمانة العامة بإدارة أنشطة ميدانية أيضاً، وإن كانت محدودة النطاق. ومن الممكن أن يقوض الدور المستقل والهام الذي يتعين أن تقوم به أطراف فاعلة حيوية مثل المستشار القانوني أو المراقب المالي نيابة عن الأمانة العامة ككل. كما يمكن أن يعرقل الجهود الرامية إلى الحفاظ على المعايير المعمول بها على نطاق المنظمة والاتساق بين أنشطة مختلف هيئاتها.

١٢ - ولهذا فقد خلُصت إلى أن أفضل سبيل للتوفيق بين هذه المطالب المتزاخمة هو دمج قدر كبير من الصلاحيات والمسؤوليات والموارد تحت وكيل واحد للأمين العام لشؤون الدعم الميداني يرأس إدارة متخصصة في أداء هذه المهمة. وأعتقد أن هذه الخطوة من شأنها أن تقلل كثيراً جداً من ازدواجية الجهود وأن تتيح إيلاء عناية مركزة لهذا المجال الحيوي من مجالات الخبرة الفنية. وعموماً فإنني أؤمن بقوة بالحاجة إلى التشجيع على أن يكون هناك تسلسل أوضح للمسؤولية وتمييز أدق بين أدوار ومسؤوليات كل مسؤول لذيّ ممن يشغلون أعلى المناصب. وأدرك في الوقت ذاته أن إنشاء منصبين برتبة وكيل الأمين العام - بدلاً من المنصب الواحد الموجود حالياً - سيُوجد مجموعة جديدة من التحديات، بالنظر إلى الطابع المترابط للعمليات والدعم في جميع جوانب حفظ السلام تقريباً. ومن ثم فإن التحدي الماثل أمامنا هو تمكين الإدارتين من أداء مسؤولياتهما المتخصصة، على أن نضمن في الوقت ذاته أن يتصرفا، إذا نشأت حاجة عملية لذلك، كإدارة واحدة وبطريقة متكاملة على جميع المستويات. وعندما عرضتُ ما كان يدور في ذهني بشأن هذه المسألة في مشاورات غير

رسمية، ردت الدول الأعضاء بأن حثتني على أن أدرس هذه التحديات وأن أقترح وسائل للتصدي لها على أن أضمن في الوقت نفسه التقيد ببعض المبادئ الأساسية. وتشمل هذه المبادئ الأساسية ما يلي:

- وضوح أدوار الإدارات ومسؤولياتها
- وحدة القيادة وتكامل الجهود
- تنظيم المسؤوليات وتجميع الموارد
- الحفاظ على المعايير المعمول بها على نطاق المنظمة والاتساق بين أنشطة مختلف هيئاتها

١٣ - وإني واثق من أن المقترحات المبينة أدناه ستستجيب للتحديات العاجلة التي تواجه المنظمة وستلتزم في الوقت نفسه بهذه المبادئ وستجعل الأمانة العامة أكثر تجاوبا مع احتياجات نساءنا ورجالنا العاملين في الميدان.

ثالثا - الأدوار والمسؤوليات المقترحة لإدارة عمليات السلام وإدارة الدعم الميداني

١٤ - وفقا لما ناقشته مع الدول الأعضاء، فإنني أقترح إنشاء إدارة جديدة هي إدارة الدعم الميداني. وسيُنقل المكتب الحالي لدعم البعثات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام بكامله إلى إدارة الدعم الميداني، كما ستُنقل إليها بعض الموارد الإضافية من إدارة الشؤون الإدارية. وستحتاج إدارة الدعم الميداني أيضا إلى موارد جديدة إضافية تمول عن طريق حساب دعم عمليات حفظ السلام وهي موارد كان سيطلبها، على أي حال، مكتب دعم البعثات وإدارة الشؤون الإدارية كاستجابة مباشرة للطفرة التي يشهدها الطلب على حفظ السلام.

١٥ - ودون خروج عن الإطار التوجيهي والرقابي العام الذي أرسته باسمي إدارة الشؤون الإدارية، أعترم تفويض إدارة الدعم الميداني مهمة إدارة وتنظيم شؤون الموظفين الميدانيين، والشراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشؤون المالية لعمليات الأمم المتحدة للسلام، ومسؤولياتها عن كل ذلك. وستستمر مركزية المسؤوليات والموارد في الحالات التي تقدّم فيها الخدمات على نطاق المنظمة أو على نطاق المنظومة وفي الحالات التي تتحقق فيها وفورات كبيرة بسبب الحجم.

١٦ - وسيؤدي هذا التجميع لمهام الدعم إلى ما يلي:

- تقديم دعم أكثر فعالية واتساقا وتلبية للاحتياجات إلى العمليات الميدانية

- زيادة كفاءة إدارة موارد الدول الأعضاء
- كفاءة تسلسل أوضاع للمسؤولية والمساءلة من خلال إنشاء مدخل وحيد لكامل نطاق احتياجات الدعم الميداني

كما سيُمكن هذا التجميع إدارة عمليات السلام المستقلة والمركزة من التركيز على العمل الذي يلزمها القيام به وهو: الإدارة الاستراتيجية واليومية لعمليات حفظ السلام؛ والتخطيط للبعثات الجديدة؛ وتنفيذ السياسات والمعايير؛ وتعزيز علاقات الشراكة مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، بما فيها المنظمات الإقليمية.

١٧ - ولن يؤدي إنشاء هاتين الإدارتين إلى تحسين القدرة الهيكلية فحسب، بل سيوفر أيضا لعمليات السلام مناصب إضافية عليا تشتد الحاجة إليها. وسيساعد على تعزيز فريق الإدارة العليا لإدارة عمليات حفظ السلام الحالية الذي ينوء بأعباء ثقال، ويؤدي مهامه بكل إخلاص ولكن تحت ضغوط قاسية تفوق الاحتمال.

١٨ - وستؤدي هذه التدابير، إذا طبقت مجتمعة، إلى تعزيز وتحسين المساعدة التي يقدمها المقر إلى البعثات الميدانية والأفراد الميدانيين الذين ساهمت بهم الدول الأعضاء. وستستتبع توجيهها أكثر وأفضل في مجال السياسة العامة من جانب إدارة لعمليات السلام ينصب اهتمامها كله على إدارة تلك العمليات؛ وتجاوبا أقوى من جانب إدارة للدعم الميداني تكون مجهزة ومتخصصة بالشكل المناسب لتلبية احتياجات دعم البعثات؛ وستستتبع كذلك، ومن خلال تجهيز الإدارتين على وجه السرعة بالموارد البشرية والمادية والمالية التي تحتاجان إليها لأداء وظائفهما، اتباع طريقة أفضل لكفالة سلامة وأمن الموظفين وضمان فرص أداء الولاية بنجاح.

١٩ - وباستطاعتنا أيضا، من خلال زيادة القدرة وإسناد مسؤوليات أكثر وضوحا، أن نعزز التدريب وأن نزيد الرقابة إلى أقصى حد، وكلاهما أمر لا غنى عنه لضمان أرفع مستويات السلوك والانضباط لدى أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وإني مصمم على ضمان أن نحمي ونعزز الثقة المقدسة التي يلزم أن توجد بين الأمم المتحدة والسكان الذين نخدمهم وعلى تنفيذ سياسة عدم التهاون مطلقا إزاء الانتهاك الجنسي والاستغلال الجنسي.

٢٠ - وترد طي هذا الخريطتان التنظيميتان المقترحتان لإدارة عمليات السلام وإدارة الدعم الميداني (انظر التذييل، الفرعان ألف وباء). وقد أعدت معلومات مفصلة تبين أدوار ومسؤوليات كل عنصر من العناصر الواردة في الخريطتين ويمكن توفيرها بسهولة لمن يريد الاطلاع عليها.

رابعاً - وحدة القيادة وتكامل الجهود

٢١ - من الواضح أن هذه المقترحات لن يُكتب لها النجاح إلا إذا حافظت عملية إعادة التنظيم المقترحة على مبدأي وحدة القيادة وتكامل الجهود. وهناك قلة قليلة جداً من المسائل والقرارات التنفيذية التي ليس لها آثار كبيرة من ناحية الدعم، والعكس صحيح أيضاً. ولا يمكن ضمان النجاح إذا لم تعمل الإدارتان بصورة متكاملة، على جميع المستويات، في الميدان وفي المقر.

٢٢ - وإنني أعتزم الحفاظ على وحدة القيادة وتكامل الجهود على مستوى الميدان عن طريق الإبقاء على ما هو موكول حالياً إلى الممثلين الخاصين التابعين لي وإلى رؤساء البعثات من سلطة على جميع عناصر البعثات، ولا سيما العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر الإداري. وسيكون المديرون ورؤساء الشؤون الإدارية تابعين مباشرة وحصرًا للممثل الخاص للأمين العام أو رئيس البعثة. (يمثل ذلك تغييراً عن الترتيبات الراهنة التي يتبع فيها المديرون ورؤساء الشؤون الإدارية طرفاً ثانياً هو الأمين العام المساعد لشؤون دعم البعثات في المسائل المتصلة بالنظامين الأساسي والإداري للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية.) ولا بد من أن نفهم أن الممثل الخاص للأمين العام أو رئيس البعثة سيكون هو السلطة النهائية على مستوى البعثة في جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه. وفي إطار تعزيز سلطة رؤساء البعثات، أعتزم أيضاً مساءلتهم عن الإدارة المناسبة للموارد وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة.

٢٣ - وسيكون الممثل الخاص للأمين العام أو رئيس البعثة تابعين تبعية واضحة لمسؤول وحيد هو الأمين العام، من خلال وكيل الأمين العام لعمليات السلام. ولن تتغير الترتيبات القائمة للقيادة والمراقبة المنطبقة على قادة القوات في الميدان.

٢٤ - ولضمان وحدة القيادة وتكامل الجهود على مستوى المقر، سيقدم وكيل الأمين العام للدعم الميداني تقاريره إلى وكيل الأمين العام لعمليات السلام وسيتلقى توجيهات منه، وذلك في جميع المسائل التي تندرج في نطاق أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمثل هذا الترتيب تحسناً بالمقارنة بالحالة الراهنة، لأن إدارة عمليات السلام ستكون لها سلطة توجيهية على إدارة الدعم الميداني، التي سستمتع بقدر أكبر مما يتمتع به المكتب الحالي لدعم البعثات من سلطات وتجهيزات لتلبية احتياجات الدعم الميداني.

٢٥ - ولتيسير تكامل الجهود بين الهيئات المشتركة لاتخاذ القرار في الإدارتين، ستنشأ آليات لتبادل المعلومات وتقاسم الموارد. وسيجري إنشاء هيئات عليا مشتركة لاتخاذ القرار لتناول المسائل موضع الاهتمام المشترك والمسائل الاستراتيجية فيما يتعلق بوضع

السياسات، والموارد، وإدارة المعلومات، والإعلام، والتعامل مع الشركاء من داخل الأمم المتحدة وخارجها. وسيعالج كبار المسؤولين من الإدارتين، معا، المسائل الاستراتيجية والطارئة في بعثات محددة من خلال اجتماعات منتظمة ترأسها إدارة عمليات السلام. وستكون الاجتماعات الصباحية المشتركة على مستوى المديرين، ولقاءات الموظفين المفتوحة الأسبوعية، ومنتديات تشاطر موارد شبكة الإنترنت، آليات رئيسية لتبادل المعلومات لدعم وحدة القيادة وتكامل الجهود.

٢٦ - وستتقاسم الإدارتان موارد معينة (تشمل مزيجا من الكوادر السياسية والمختصين بالدعم والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، حسب الاقتضاء)، الأمر الذي وإن كان يشجع على وحدة النهج المتبع وعلى اتساق السياسات، فإنه يؤدي أيضا إلى زيادة الكفاءة. وستتقاسم الإدارتان وضع السياسات وستكون لهما أيضا عقيدة واحدة، كما ستتشاطران أفضل الممارسات (سيظل من بينها مستشارو الشؤون الجنسانية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز) وآليات للتقييم والتدريب، وسيكون مقر كل هذه العناصر في إدارة عمليات السلام. كما ستستفيد الإدارتان من قدرة الهدف منها هو تحديد واستحداث شراكات استراتيجية في مجال حفظ السلام مع طائفة عريضة من الجهات الفاعلة من داخل الأمم المتحدة وخارجها، ومن قدرة للإعلام ودعم العلاقات الخارجية يضمها مكتب وكيل الأمين العام لعمليات السلام. وسيجري أيضا تشاطر قدرة لإدارة الأزمات عن طريق مركز العمليات بإدارة عمليات السلام. وسييسر ذلك التصدي للأزمات وحالات الطوارئ في الميدان بصورة متكاملة. وفي الوقت نفسه، ستكون إدارة الدعم الميداني مسؤولة عن تنظيم وإدارة قدرة إدارة المعلومات المتعلقة بحفظ السلام وبشؤون السلوك والانضباط، وعن توفير دعم في مجال السكرتارية لعملية اختيار كبار القادة الميدانيين. ولتيسير علاقات العمل الوثيقة على جميع المستويات، سيضم الإدارتين مكان واحد. وسيقوم مكتب تنفيذي مشترك بدعم إدارة شؤون كلتا الإدارتين.

٢٧ - ويذهب البعض إلى أن أهم عامل يحقق الوحدة والاتساق هو إنشاء وتعزيز هياكل وعمليات متكاملة. والأداة المحورية لتخطيط عمليات الأمم المتحدة للسلام وإدارتها على نحو متكامل هي مفهوم الفريق التنفيذي المتكامل الذي استُحدث في عام ٢٠٠٦ كجزء من خطة إصلاح حفظ السلام المعنونة "عمليات السلام ٢٠١٠". وستكون إدارة عمليات السلام مسؤولة عن توجيه إنشاء وإدارة أفرقة تنفيذية متكاملة، تجمع بين أهل الخبرة الفنية من الإدارتين لتوفير دعم متكامل في مجال السياسة العامة والعمليات للبعثات الميدانية وإسداء مشورة متكاملة إلى الإدارة العليا. وستكون الأفرقة التنفيذية المتكاملة أيضا هي المدخل الوحيد الذي ستشارك من خلاله البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة

والشركاء من داخل الأمم المتحدة وخارجها في تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام المتكاملة للأمم المتحدة. وسيُتدب أفراد عسكريون وأفراد شرطة من إدارة عمليات السلام واختصاصيون في الدعم من إدارة الدعم الميداني للمشاركة في الأفرقة التنفيذية المتكاملة. ويرد تكوين هذه الأفرقة في الفرع جيم من التذييل. ويمكن بسهولة توفير تفاصيل للأدوار والمسؤوليات المتوخاة للأفرقة لمن يريد الاطلاع عليها.

٢٨ - وسيتوقف الأداء الناجح للأفرقة التنفيذية المتكاملة على مدى اتساق التوجيهات والإجراءات المعمول بها لضمان تكامل التخطيط والدعم التنفيذي. ولا غنى عن تكامل إجراءات التخطيط للبعثات في هذا الصدد. وقد تحقق بالفعل تقدم كبير في تطوير إجراءات التخطيط المتكامل للبعثات بوصفها نموذجاً يحتذى به على نطاق المنظومة في العمليات المتكاملة للأمم المتحدة. ولضمان استمرار تطوير وتطبيق إجراءات التخطيط في كامل أرجاء المقر وفي الميدان، سيجري إنشاء قدرة متفرغة لدعم إجراءات التخطيط المتكامل للبعثات في إدارة عمليات السلام، وذلك لدعم الأفرقة التنفيذية المتكاملة في التخطيط لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتوفير الدعم لها على نحو متسق يلي احتياجاتها. وسيُزوّد جميع الموظفين المختصين بالإدارتين بإرشادات ذات صلة بإجراءات التخطيط المتكامل للبعثات، وذلك في المقر وفي الميدان.

خامساً - العلاقة المتبادلة مع الإدارات الأخرى: تنظيم المسؤوليات والموارد

٢٩ - ستساعد التدابير المبينة أعلاه في إيضاح أدوار ومسؤوليات إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم الميداني والتوقعات المتعلقة بكيفية عملهما معاً كإدارة واحدة. وفي الإطار ذاته، لا بد من توضيح تقسيم العمل بين إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية؛ إذ ستظل إدارة الشؤون الإدارية تؤدي دورها نيابة عن في توفير ما يلزم من رقابة وتوجيه في مجال السياسة العامة لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة تنفيذاً مناسباً ومتسقاً. وسيجري تنظيم السلطة والمسؤولية والمسائلة والموارد للحفاظ على الاتساق على نطاق المنظومة ووفورات الحجم مع التكفل، في الوقت نفسه، بتحقيق الفعالية التشغيلية في مجالات إدارة الموارد البشرية، والشؤون المالية، وتكنولوجيا المعلومات، والشراء. ويرد أدناه بيان بالتدابير الرامية إلى الوفاء بتلك المتطلبات الحيوية دعماً لعمليات الأمم المتحدة للسلام. وفيما يتعلق بالمسائل الإدارية الأعم، ستعمل إدارة الدعم الميداني جنباً إلى جنب مع إدارة الشؤون الإدارية، بتوجيه من نائب الأمين العام، لضمان اتساق الممارسات الإدارية على نطاق المنظومة.

الموظفون الميدانيون

٣٠ - تقع مسؤولية أداء المهام المنوطة بعمليات حفظ السلام على كاهل موظفينا العاملين في الميدان. وكفاءتنا ليست، في نواح كثيرة، إلا انعكاس لمدى جودة عمليات النشر التي نقوم بها ومدى مناسبتها من حيث التوقيت ولقدرتنا على إيفاد الأشخاص المناسبين إلى المكان المناسب وفي الوقت المناسب. وقد أثبت التوسع الشديد في أنشطة حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة أن عمليات ونظم إدارة الموارد البشرية التي صُممت على مدى ٥٠ عاما تقريبا لتلبية الاحتياجات التقليدية والمستقرة لمنظمتنا غير مناسبة لمواكبة السرعة الراهنة والمتوقعة للعمليات. وتماثلا مثلما يمكن أن يؤدي عدم نشر قوات في الميدان إلى الإضرار بحفظ سلام هش، فإن عدم نشر موظفين ميدانيين بالسرعة المطلوبة يمكن أن يلحق ضررا بالغاً بقدرتنا على دعم هذه القوات وأداء كامل نطاق الواجبات المنوطة بهذه المنظمة في الأماكن الخارجة من الصراع. فمن نخدمهم جديرون بأن نرسل إليهم أفضل وأنبه من لدينا، وبأن يتم ذلك بسرعة ودأب.

٣١ - وللوفاء بتلك الاحتياجات، حوّل مكتب إدارة الموارد البشرية التابع لإدارة الشؤون الإدارية في عام ١٩٩٤ نطاقاً واسعاً من الصلاحيات لإدارة عمليات حفظ السلام. وبينما أدت ممارسة هذه الصلاحيات إلى استحداث آليات للانتشار السريع وإجراءات إدارية تستجيب على نحو أنسب للاحتياجات التشغيلية، فإن التطور الدينامي للولايات المنوطة بالعمليات الميدانية للأمم المتحدة يستدعي منا أن نواصل تحسين تجاوبنا وفعاليتنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستحول إدارة الدعم الميداني صلاحيات موسعة لتمكينها من تعيين الموظفين الميدانيين وإدارتهم وتنظيم شؤونهم ولمساءلتها عن ذلك. وستمنح صلاحية اتخاذ القرار فيما يتصل، على وجه الخصوص، بالمجالات التي يكون فيها العمل المتعلق بتعيين الموظفين أو توزيعهم قيد الاستعراض بالفعل في كل من البعثة والمقر أو حيث يوجد، حسب شهادة مكتب إدارة الموارد البشرية، خبراء داخليون في إدارة الدعم الميداني للقيام، مثلاً، بتصميم وتصنيف وظائف لعمليات الأمم المتحدة للسلام قياساً على معايير لجنة الخدمة المدنية الدولية والمعايير الدولية. وسيواصل تبسيط العمليات لإلغاء مراحل الاستعراض الضئيلة أو العديمة الفائدة.

٣٢ - ويوجد بالفعل، في الجهة المختصة حالياً بشؤون الموظفين الميدانيين بإدارة عمليات حفظ السلام، جانب كبير من الهياكل والنظم اللازمة لممارسة هذه الصلاحيات الإضافية والوفاء بالأدوار والمسؤوليات الجديدة. إلا أنه سيلزم تعزيز هيكل الإدارة والتنظيم، وآليات دعم الموظفين الميدانيين، وآليات ضمان الجودة، وذلك للنهوض بالصلاحيات المخولة على

اتساعها وعمقها، والوفاء باحتياجات البعثات الميدانية من الموارد البشرية حجماً ونطاقاً، وأداء المسؤوليات ذات الصلة في المقر والميدان.

٣٣ - وسيحتفظ مكتب إدارة الموارد البشرية بالسلطة المركزية لوضع السياسات والمعايير المنظّمة لمسائل إدارة الموارد البشرية على نطاق المنظمة، وذلك تمشياً مع ولايته باعتباره الجهة المركزية في الأمانة العامة المخول لها تفسير وإنفاذ النظامين الأساسيين والإداريين للموظفين وضمان اتساق المعايير على نطاق المنظمة. ويشمل ذلك تحديد الترتيبات التعاقدية وشروط الخدمة على نطاق المنظمة و/أو على نطاق المنظومة ووضع جداول مرتبات للموظفين المعيّنين محلياً ومعدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة وغير ذلك من المزايا والاستحقاقات. وسيواصل مكتب إدارة الموارد البشرية تمثيل الأمانة العامة أمام الجمعية العامة ولجنة الخدمة المدنية الدولية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وغير ذلك من الهيئات بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والأجور على نطاق المنظمة، وسيتلقى الدعم من إدارة الدعم الميداني في المسائل المتصلة بالموظفين الميدانيين. كما سيحتفظ مكتب إدارة الموارد البشرية بمسؤوليته عن رصد وتقييم ممارسة صلاحيات إدارة الموارد البشرية المخولة إليه.

٣٤ - وأخيراً، سيحتفظ مكتب إدارة الموارد البشرية عموماً بسلطة وضع واستعراض ورصد السياسة الصحية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم المشورة الصحية إلى الموظفين، ومعايير الصحة واللياقة البدنية، ومعايير الرعاية الصحية وتقديم الخدمات، والمعايير الإكلينيكية، ومؤهلات اختصاصيي الرعاية الصحية بالأمم المتحدة. وستمارس إدارة الدعم الميداني، بالتشاور مع مكتب إدارة الموارد البشرية، سلطة تخطيط وتقييم الدعم الطبي المقدم إلى العمليات الميدانية وإقرار وتنفيذ إجراءات الإحلاء الطبي وإصدار شهادات اللياقة الطبية.

٣٥ - ولن يطرأ أي تغيير على الموارد المخصصة لمكتب إدارة الموارد البشرية لكي يقوم بمسؤولياته فيما يتعلق بالسياسات والمعايير المنظّمة لجميع مسائل إدارة الموارد البشرية، وشروط الخدمة على نطاق المنظمة و/أو على نطاق المنظومة، ومراقبة ورصد السلطات المخولة لإدارة الدعم الميداني. وسيجري على حدة تناول توزيع المسؤوليات والموارد المتصلة بالعدل الداخلي، وذلك في سياق تنفيذ إصلاح نظام العدل الداخلي.

ميزانية وتمويل العمليات الميدانية

٣٦ - لا تفي عملية الميزنة الحالية لعمليات حفظ السلام بكامل الاحتياجات. ويتعامل موظفو الميزانية العاملون في البعثات حالياً مع إدارتين في المقر (هما إدارة عمليات حفظ

السلام وإدارة الشؤون الإدارية) من أجل إعداد ميزانياتهم في الوقت المناسب. ويستلزم الأمر ترشيد خطوط الاتصال. وفي أغلب الأحيان، لا يتم الوفاء بالمواعيد النهائية ولا تقوم الميزانيات بدورها المناسب كوثائق استراتيجية للسياسات والإدارة الذي يتوجب عليها أدائه من أجل تسخير الموارد واستخدامها على أكمل وأجمع وجه ممكن.

٣٧ - وبغية تصحيح أوجه القصور هذه وتبسيط عملية الميزنة، أعتمد تعزيز قدرات دائرة الإدارة المالية والدعم المالي على نحو يكفل أن تتوفر لدى إدارة الدعم الميداني القدرة اللازمة في مجالي التحليل وتجهيز المعلومات التي تمكنها من تقديم مقترحات الميزانية وتقارير الأداء على مستوى جدير بالتقديم إلى الجمعية العامة. وتشمل عملية التعزيز هذه إيلاء قدر أكبر من الاهتمام إلى تطبيق معايير متسقة ومتناسكة في تقدير التكاليف. وتمشيا مع أفضل مبادئ الممارسات العامة، ستحتفظ إدارة الشؤون الإدارية بالسلطة النهائية التي تخولها تقديم الميزانيات إلى الجمعية العامة بالنيابة عني. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم إدارة الشؤون الإدارية بإعادة توجيه محور اهتمامها فيما يتعلق بعملية ميزنة حفظ السلام وتعزيز تحليلها الاستراتيجي في هذا المجال.

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الميدان

٣٨ - وينطبق ترشيد العمليات كذلك على مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الوقت الحاضر، تتقاسم شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية ودائرة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بتقاسم المسؤولية عن بعض جوانب تزويد البعثات الميدانية بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى سبيل المثال، تتولى إدارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مسؤولية إدارة ما يزيد على ٣٥٠ محطة ساتلية أرضية موجودة في الميدان لكنها لا تدير المحطة الساتلية الأرضية الموجودة في المقر التي توفر وصلة حيوية من نيويورك إلى الميدان. وإنني أعتمد أن أقترح تبسيط دمج هذه الخدمة في صلب الإدارة الجديدة، إدارة الدعم الميداني، بغية خفض ازدواجية المسؤوليات وتعزيز إمكانية تزويد الميدان دونما انقطاع بخدمات موثوقة. وعلاوة على ذلك، يتم حاليا في إطار شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات إدارة الشبكة المحمية لنقل الصوت والبيانات التي تؤمن خدمات محمية لتبادل المعلومات السرية. وتعتبر هذه القدرة أساسية لإدارة البعثات الميدانية، ولهذا ينبغي دمجها، هي الأخرى، في إدارة الدعم الميداني. وختاما وإلى أن يأخذ المكتب الجديد لكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات شكله النهائي، سأتكفل بأن تقوم إدارة الدعم الميداني بالمسؤوليات المنوطة بها في مجال إدارة المعلومات

والشبكات الميدانية على نحو يتفق مع التوجه العام الذي يحدده ذلك المكتب للسياسات على صعيد المنظومة.

المشتريات الميدانية

٣٩ - لا بد من تبسيط وتعزيز عملية إدارة المشتريات إذا ما أريد معالجة تعدد مهام الدعم الميداني الحساسة التوقيت على نحو إيجابي. وأعتقد أن إدماج وظيفة المشتريات بتنفيذ العمليات سيحقق أفضل النتائج لعمليات الدعم الميداني.

٤٠ - وقد توصلت إلى هذا الاستنتاج لأسباب عدة منها اختلاف الظروف التي تدار بها عملية المشتريات في المقر اختلافاً كلياً بالمقارنة مع المشتريات المتعلقة بالعمليات الميدانية. فمشتريات المقر تستند وتعتمد على أسواق راسخة تؤدي وظائفها بشكل جيد وتعمل في ظل قواعد تنظيمية متينة ويوجد فيها عدد كبير من بائعي المنتجات والخدمات العالية الجودة. وهناك عدد كبير من خطوط الاتصال التي يمكن الوثوق بها لتسليم المنتجات والخدمات وهي جاهزة لدعم عملية المشتريات، وفي حال عدم تنفيذ العقد، يمكن في أغلب الأحيان التخفيف من آثاره بسرعة بالاتصال ببائعين بديلين (في الوقت الذي يتم فيه ملاحقة البائع إزاء عدم أدائه). وفي هذا المناخ التجاري والمادي يمكن بل يتم التشجيع على ضرورة تأمين أفضل قيمة ممكنة.

٤١ - وبالمقابل، من الواضح أن العديد من بعثات حفظ السلام وغيرها من البعثات، بل معظمها في الواقع، لا يتمتع بالمزايا ذاتها. فالأسواق ضعيفة في أغلب الأحيان ولا جدوى على الإطلاق من بعض قطاعاتها. وتعاني الأطر التنظيمية من انعدام سيادة القانون عموماً، وخطوط الاتصال فيها طويلة ومعرضة بسهولة للانقطاع وتزداد خطورة يوماً بعد يوم. وفي هذا المناخ التجاري والمادي، لا بد من إقامة توازن بين عوامل متساوية الأهمية هي الثمن والجودة والتسليم في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، فإن عدم تنفيذ العقد يمكن أن يشكل عقبة كبرى أمام تنفيذ الولاية بالنظر لإضاعة العديد من الأسابيع والشهور بحثاً عن بديل للبائع. وأرى أن هذه العوامل تدعو بقوة إلى إيجاد قدرة مستقلة مكرسة لمعالجة الاحتياجات الخاصة بمشتريات الميدان.

٤٢ - ولهذا، أعتزم أن أعهد بسلطة مشتريات الدعم الميداني إلى إدارة الدعم الميداني، وذلك بتفويض تلك الإدارة سلطة المشتريات وتفويضها كذلك سلطة تعيين موظفي مشتريات في المقر وفي الميدان. وهذا التغير في السلطة يستتبع نقل موارد من شعبة المشتريات الحالية الموجودة في إدارة الشؤون الإدارية إلى إدارة الدعم الميداني. ولكن ليس في نيتي إقامة هياكل مزدوجة أو التشجيع على ذلك. ولهذا سيتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات مشتركة بأسماء

البائعين، ولجنة مشتركة لاستعراض البائعين وكتيب مشترك للمشتريات يأخذ في الحسبان تماماً الاحتياجات من المشتريات الميدانية والنظم المشتركة لتكنولوجيا المعلومات لكل من المشتريات الميدانية ومشتريات المقر. وسوف ييسّر وجود لجنة معنية بالعقود في المقر، تكون معززة جيداً وتعمل بدوام شبه كامل وتضم ممثلين من إدارة الدعم الميداني، مناوله الحجم المتزايد من طلبات المشتريات الميدانية، وعلى هذه اللجنة أن ترفع تقاريرها إلى إدارة الدعم الميداني فيما يخص مشتريات حفظ السلام وإلى إدارة الشؤون الإدارية فيما يخص الاحتياجات الأخرى. وسيتم وضع إجراءات تكفل إقامة مستويات حديثة من قبل إدارة الشؤون الإدارية بالاشتراك مع إدارة الدعم الميداني لاستعراضها من قبل اللجنة المعنية بالعقود في المقر، وتكفل كذلك منح أولوية مناسبة لإجراء استعراض فوري لحالات الاحتياجات التشغيلية العاجلة.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أعتمزم دراسة إمكانية إنشاء مكاتب إقليمية للمشتريات بغرض النهوض إلى حد كبير بفرص المشتريات المتاحة أمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسوف أورد في تقارير لاحقة مزيداً من التفاصيل عن هذه الناحية وغيرها من المسؤوليات التي أقترح إناؤها بإدارة الدعم الميداني. وأرحّب بآتاحة الفرصة لي لمناقشة هذه الناحية وغيرها من نواحي هذه المبادرة في الدورة الحالية للجمعية العامة.

تقديم الدعم إلى عناصر شؤون الإعلام في العمليات الميدانية

٤٤ - أعتقد أن التدابير المشار إليها في الأجزاء السابقة توضح إلى حد كبير الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية، كما توضح العلاقة التي تربط كلاً منها بالأخرى. وأعتقد أن من المستصوب أيضاً توضيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل من إدارة عمليات السلام وإدارة شؤون الإعلام، ولا سيما فيما يتعلق بدعم احتياجات شؤون الإعلام في عمليات السلام.

٤٥ - ومن المسلّم به عموماً أن وجود عنصر فعال لشؤون الإعلام يعتبر ضرورة سياسية وعملياتية لازمة لنجاح أي عملية سلام. فهذا العنصر يؤدي وظيفة قيّمة في توضيح ولاية البعثة وقيم اتصالاً مباشراً مع المجتمعات المحلية المضيفة ويهيئ مناخاً لإقامة حوار بناء والوصول إلى مصالحة. كما أن النمو المطرد في عمليات السلام يسلط الضوء على حاجة البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة أو بأموال إلى أن يكون في استطاعتها تقديم البرهان إلى ناخبها المحليين على نحو يُظهر لهم التحسينات الملموسة المتأتية من مشاركتهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعمهم لها، كما يوضح لهم التدابير المتخذة لمنع إتيان تصرفات سيئة تقوّض الثقة بالأمم المتحدة ككل وللتصدي لتلك التصرفات في حال وقوعها. ولقد

أولى تقرير الإبراهيمي اهتماما كبيرا لهذا الموضوع في عام ٢٠٠٠، ومنذئذ رفعت الدول الأعضاء النسبة المئوية المخصصة لعنصر شؤون الإعلام في ميزانيات البعثات الذي يشكل في أغلب الأحيان أكبر عنصر مدني فني في عمليات حفظ السلام. غير أن القدرة الموجودة في المقر لدعم عناصر شؤون الإعلام في الميدان ولضمان تواجد أفضل الموظفين واستخدام الموارد بأكثر الطرق فعالية ظلت حالها دون تغيير طيلة هذه الفترة التي شهدت زيادة في أعمال شؤون الإعلام من ناحيتي النطاق والتعقيد. وفي ضوء هذه التحديات المقبلة لم يعد بالإمكان الاحتفاظ بالتكوين الحالي لشؤون الإعلام.

٤٦ - وفي الوقت الحاضر، تتوزع المسؤولية عن دعم مجموعة واسعة من الأنشطة الإعلامية ذات الصلة بعمليات السلام بين إدارة شؤون الإعلام وإدارة عمليات حفظ السلام. وبينما يوجد في إدارة شؤون الإعلام عدد محدود من الوظائف المكرسة لهذه الأنشطة لم يكن لدى إدارة عمليات حفظ السلام مطلقا أي قدرة مكرسة لشؤون الإعلام، وقد عوّضت عن ذلك بمناقلة الموارد الداخلية على نحو محدود ومخصص للوفاء بالطلب. ومن الواضح أن الزيادة الكبيرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد ألقت عبئا ثقيلا على كاهل القدرات المعنية في كلتا الإدارتين. وستوفر عملية توحيد موارد الدعم التي أقرتها فرصة سانحة لإعادة توضيح الأدوار واستخدام الموارد الحالية على أفضل وجه بالموازنة بين المزايا النسبية التي تتمتع بها كل منها من ناحية، وحماية الاستثمار الهام الذي وظّفه المجتمع الدولي في مجال شؤون الإعلام في الميدان، من ناحية أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، أعترز إنشاء وحدة للشؤون العامة داخل إدارة عمليات السلام تتولى مسؤولية العلاقات مع وسائط الإعلام، والإعلانات الإدارية، والعلاقات الخارجية، والمراسلات المؤسسية/الاتصالات الداخلية. كما ستقدم الوحدة الجديدة المشورة إلى عناصر شؤون الإعلام في الميدان وأفرقة العمليات المتكاملة في المقر بشأن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية وملاك الموظفين والمسائل التقنية. وستعمل إدارات شؤون الإعلام، وعمليات السلام، والدعم الميداني معا في مجالات التخطيط والسياسات والتدريب والتقييم. وستواصل إدارة شؤون الإعلام كذلك، تمشيا مع ولايتها الكلية المتعلقة بشؤون الإعلام في الأمم المتحدة، وعملا بقرار الجمعية العامة ١٢١/٦١ بقاء القيام بدور هام في توفير دعم استراتيجي في مجال الاتصالات لعمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وستتيح الوحدة الجديدة المنشأة داخل إدارة عمليات السلام الفرصة لاستخدام المزايا النسبية التي تتمتع بها كل إدارة من الإدارات الثلاث على نحو أفضل. وستعمل على تحسين الكفاءة وزيادة المساءلة وضمان استخدام الموارد الحالية على نحو أكثر فعالية.

المحافظة على الترتيبات القائمة فيما يتعلق بموارد الإدارات الأخرى المخصصة لدعم حفظ السلام ومسؤوليات تلك الإدارات في هذا الصدد

٤٧ - هناك ثلاث إدارات أخرى لديها موارد مخصصة لها من حساب الدعم وتتولى مسؤوليات متميزة في مجال تقديم المقر الدعم إلى حفظ السلام، وهي: مكتب الشؤون القانونية وإدارة السلامة والأمن ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٤٨ - وبغية المحافظة على استقلالية المستشار القانوني وعلى الدور الذي يقوم به مكتب الشؤون القانونية بوصفه الدائرة القانونية المركزية في المنظمة والمحافظة بالتالي على اتساق المشورة القانونية في سائر المنظمة لن أقترح نقل الصلاحيات أو المسؤوليات الحالية المنوطة بمكتب الشؤون القانونية أو الموارد المخصصة له حالياً لدعم حفظ السلام إلى إدارة الدعم الميداني أو إدارة عمليات السلام. بيد أن الأمر يقتضي توفير قدرة قانونية صغيرة في مكتب وكيل الأمين العام للدعم الميداني لتسهيل التفاعل الفعال وفي الوقت المناسب بين مكتب الشؤون القانونية وإدارة الدعم الميداني بشأن مسائل الدعم التي يتزايد عددها وتستلزم مراجعة قانونية ومشورة قانونية خبيرة.

٤٩ - وفيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي الميدان، فإنني على دراية بالجهد الذي بُذل منذ عهد قريب فقط للنهوض بقدرة الأمم المتحدة على تعزيز أمن وسلامة الموظفين المدنيين العاملين في الميدان بوسائل منها إنشاء إدارة السلامة والأمن. ولهذا لا أعتزم تغيير الأدوار والمسؤوليات المنوطة بتلك الإدارة فيما يخص حفظ السلام. لكن الحالة تستدعي أن تقوم إدارات السلامة والأمن، وعمليات السلام، والدعم الميداني بمراجعة وتنقيح بعض إجراءات التشغيل القياسية الحالية كيما تأخذ في الحسبان عملية إعادة التكييف المقترحة لترتيبات عمل إدارة عمليات حفظ السلام.

٥٠ - وفيما يتعلق بالرقابة، سيواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عملاً بولايته الحالية، توفير الرقابة الداخلية على أنشطة إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم الميداني من خلال التدقيق في الأنشطة التي تجري في المقر وعمليات السلام في الميدان ورصدها ومعاينتها وتقييمها والتحقيق فيها على نحو مستقل. وتحقيقاً لذلك الغرض، سيواصل المكتب استعراض الضوابط الداخلية والممارسات الإدارية وتقديم توصيات، عند الضرورة، من أجل التشجيع على إدارة الموارد بشكل مسؤول، وتحديد الجهة الخاضعة للمساءلة، وتحسين الشفافية وزيادة الكفاءة والفعالية في تنظيم شؤون عمليات السلام.

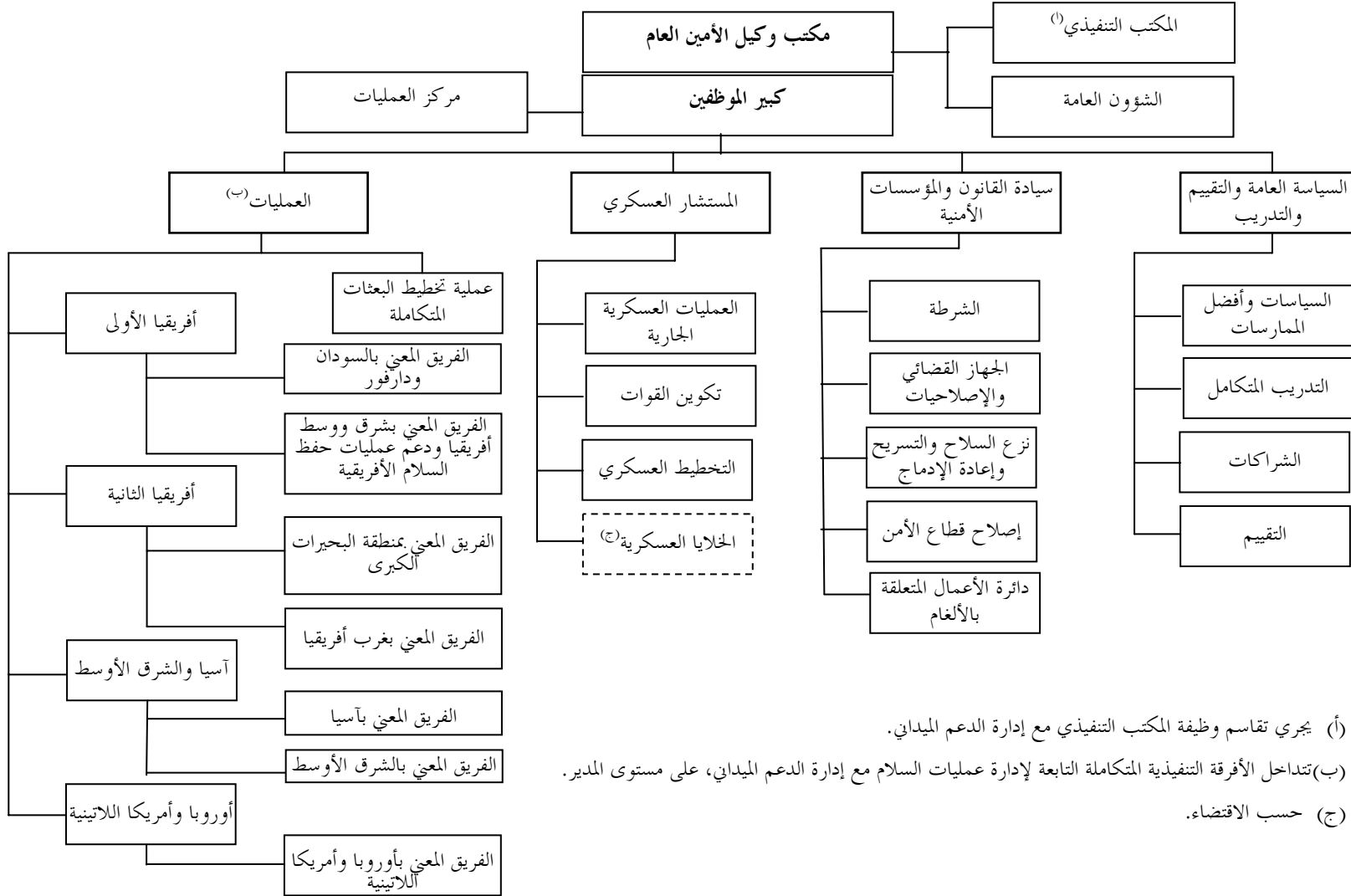
سادسا - الخاتمة

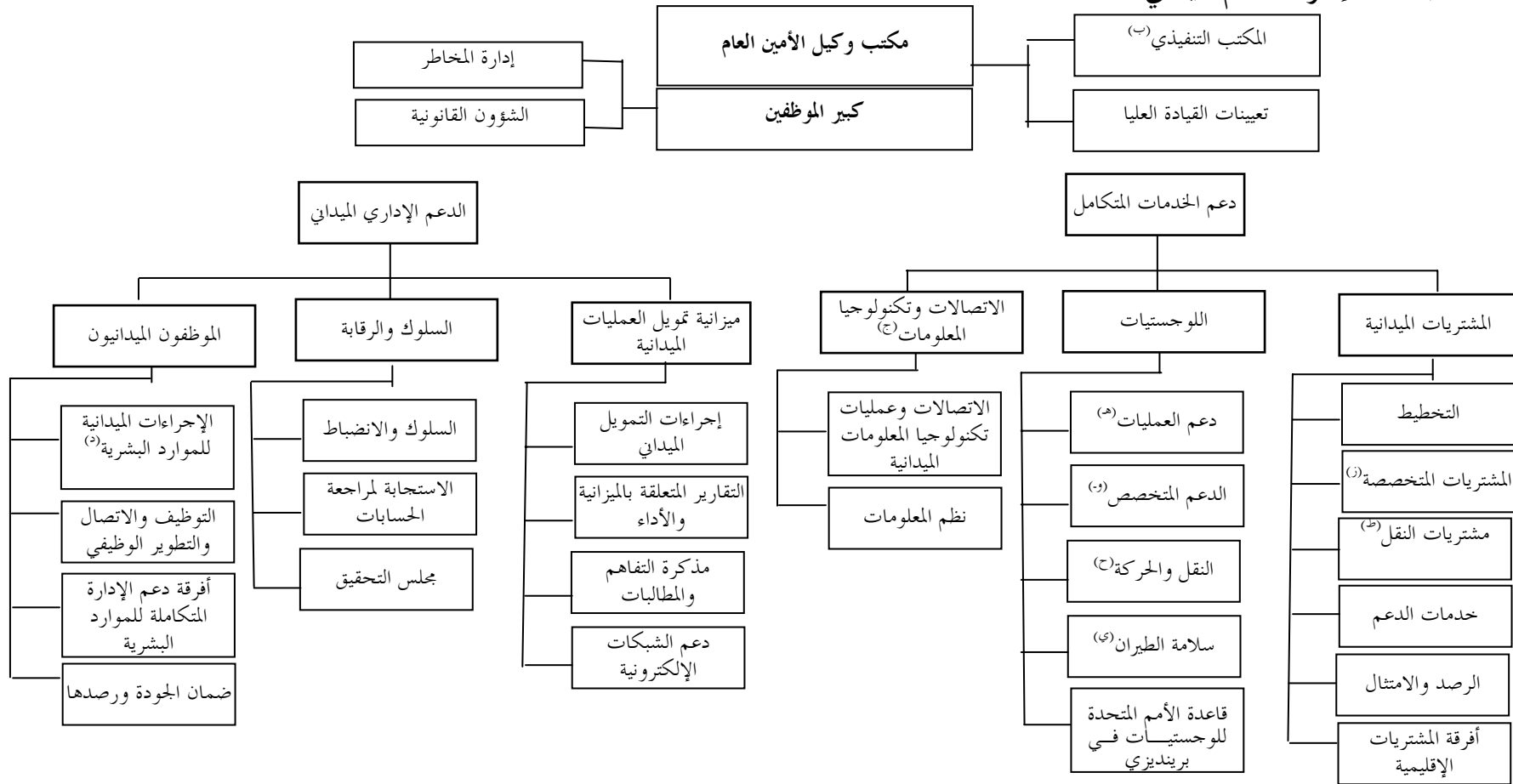
٥١ - قد تبدو المقترحات التي طرحتها آنفاء، للوهلة الأولى، وكأنها تنطوي على تغيير جذري في الطريقة التي شكّلت ونظّمت لها الأمانة العامة من أجل دعم عمليات السلام. بيد أنها تمثّل مجتمعة استمرارا وتنويعا للجهود الجماعية التي تبذلها الدول الأعضاء لمعالجة المسألة الأساسية: ألا وهي كيف يمكننا تجهيز هذه المنظمة على أفضل وجه للاضطلاع بالمسؤوليات والمهام المنوطة بها دعما للسلام والأمن الدوليين. ويمثّل تقرير الإبراهيمي لعام ٢٠٠٠، وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565، المرفق)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، وخطة إصلاح عمليات حفظ السلام المبينة في الوثيقة المعنونة "عمليات السلام ٢٠١٠"، تمثّل مراحل متميزة خلال العملية الرامية إلى إنشاء عمليات سلام تابعة للأمم المتحدة تكون سريعة الاستجابة وفعالة وخاضعة للمساءلة.

٥٢ - وإني أدرك المسؤولية الملقاة على عاتقي بأن أساهم في الجهد الجماعي الرامي إلى تمكين عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة من مواجهة تحديات المستقبل. إذ يتوقف نجاح عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة على قدرتها على التطور بنفس المعدّل الذي تتطور فيه التحديات والطلبات التي تواجهها. ونحن مدينون لملايين الناس في سائر العالم الذين يضعون ثقتهم يوميا في عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وإني أتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء على الاستفادة من هذه الثقة وضمان أن يظل حفظ السلام نشاطا رائدا ليس للأمم المتحدة فحسب وإنما للمجتمع الدولي بأسره أيضا.

الهيكل التنظيمي

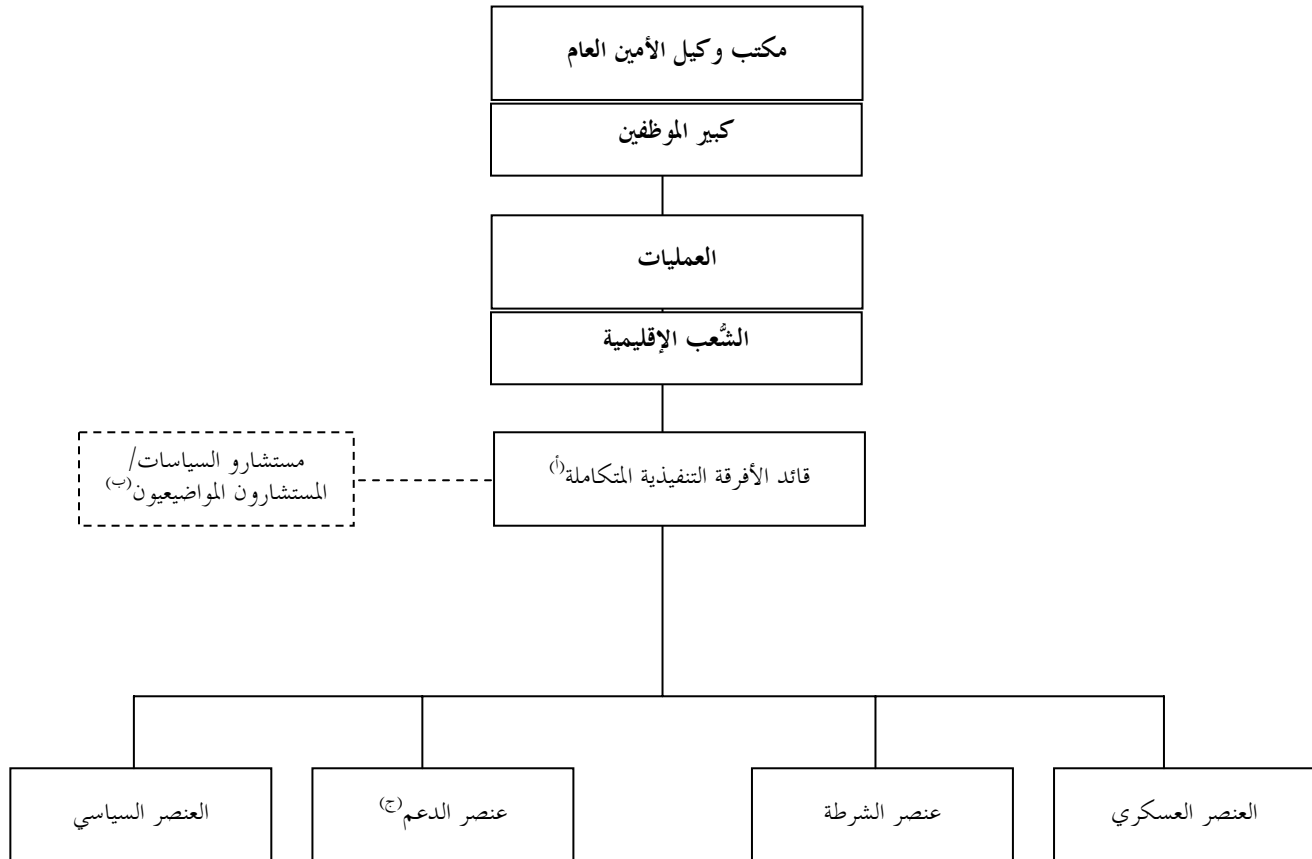
ألف - إدارة عمليات السلام



باء - إدارة الدعم الميداني^(أ)

- (أ) تتفاعل الأفرقة التنفيذية المتكاملة التابعة لإدارة عمليات السلام مع سائر أقسام إدارة الدعم الميداني، على مستوى المدير.
- (ب) يجري تقاسم وظيفة المكتب التنفيذي مع إدارة عمليات السلام.
- (ج) يشمل وظيفة كبير موظفي الإعلام الذي يعمل في إطار السياسة العامة التي يحددها كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات.
- (د) يشمل التصميم التنظيمي والتوصيف الوظيفي وشروط الخدمة والتنبؤ بالاحتياجات من الموارد البشرية.
- (هـ) يشمل تخطيط اللوجستيات وتنفيذ وإدارة مخزونات الانتشار الاستراتيجية.
- (و) يشمل اللوازم والأشغال الهندسية ورسم الخرائط وإدارة الممتلكات والمعدات المملوكة للوحدات والدعم الطبي.
- (ز) أنشطة المشتريات دعماً للوحدات والأشغال الهندسية ورسم الخرائط والدعم الطبي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- (ح) يشمل مهام النقل الجوي والسطحي ومراقبة الحركة.
- (ط) أنشطة المشتريات دعماً لمهام النقل الجوي والسطحي.
- (ي) يمكن نقل وظيفة سلامة الطيران إلى إدارة السلامة والأمن.

جيم - الأفرقة التنفيذية المتكاملة



التكوين

- ◀ قائد الفريق.
 - ◀ موظفو الشؤون السياسية.
 - ◀ ضابطان عسكريان - إسداء المشورة العسكرية للأفرقة التنفيذية المتكاملة والاتصال بالشعبة العسكرية.
 - ◀ ضابطا شرطة - إسداء المشورة فيما يتعلق بأعمال الشرطة للأفرقة التنفيذية المتكاملة والاتصال بالشعبة العسكرية.
 - ◀ أخصائي دعم إداري للبعثات في إدارة الدعم الميداني.
 - ◀ أخصائي دعم لوجستي للبعثات في إدارة الدعم الميداني.
- (أ) يرأس كل فريق من أفرقة العمليات المتكاملة السبعة قائد فريق يكون مسؤولاً أمام مدير إحدى الشعب الإقليمية الأربع في العمليات.
- (ب) تستفيد الأفرقة التنفيذية المتكاملة من الخبرة الفنية لمستشاري السياسات والمستشارين المواضيعيين.
- (ج) يشمل الدعم الموظفين الإداريين وموظفي اللوجستيات وغيرهم من الاختصاصيين العاملين في إدارة الدعم الميداني، حسب الاقتضاء.

المرفق الثاني

النهوض ببرنامج العمل في مجال نزع السلاح: نهج جديد

أولا - الإصلاح: ضرورة ملحة

١ - أكد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥ على ما تواجهه مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في الوقت الراهن من صعوبات وتحديات وأكدوا كذلك على الحاجة إلى بذل جهود دولية أشد حزمًا في الميدانين المذكورين. وأعتقد أن عدم التوصل إلى نتائج ذات مغزى في مجالات معينة يؤكد الحاجة إلى وجود قيادة حازمة على أعلى المستويات تعمل على تنشيط برنامج العمل في مجال نزع السلاح، ومن تلك المجالات (على سبيل المثال) الفشل الذي مُنِيَ به مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، وعدم توصل مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق بشأن أولوياته، والحاجة إلى وجود دافع جديد لسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

٢ - وتوضح هذه الحالة المثيرة للانزعاج الشديد الحاجة إلى تنشيط برنامج العمل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال بذل جهد أكثر تركيزًا. وأؤمن بالحاجة إلى قيام الأمين العام بدور أكبر في هذا المضمار وبمشاركته الشخصية فيه.

٣ - ولهذا، أعتقد بقوة بضرورة إضفاء توكيد جديد على المهام الأساسية التي تقوم بها إدارة شؤون نزع السلاح الحالية وذلك بالجمع بين أمرين معًا: التزام رفيع المستوى ودعم مؤسسي مناسب. وهذا النهج يجب أن يضمن أن تتوفر للأمم المتحدة قاعدة مؤسسية معززة وآلية تنظيمية كيما تنجح في أداء دورها المركزي والاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية في دعم الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لنزع السلاح وعدم الانتشار.

٤ - وبناءً عليه، استنتجت أن الحاجة تدعو إلى إنشاء مكتب يرأسه ممثل سامي من أجل تحقيق أقصى قدر من المرونة والسرعة والقرب من الأمين العام وهي عوامل لازمة لتيسير الجهود الجارية حاليًا والجديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويتيح هذا المكتب كذلك إمكانية التفاعل بين الأمين العام والممثل السامي على نحو يتسم بمنهجية أكبر.

ثانياً - الدور المقترح لمكتب شؤون نزع السلاح والمسؤوليات المقترح إنباطها به

٥ - للأسباب المذكورة آنفاً، سيتم الاضطلاع بعملية إعادة تنظيم إدارية لإدارة شؤون نزع السلاح بحيث يعمل المكتب الجديد المسؤول أمامي مباشرة على كفالة التفاعل مع مكنتي ومع إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيكون المكتب الجديد جاهزاً للاستجابة بشكل فعال لأولويات الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار سيكفل التفاعل مع الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من الهيئات التشريعية.

٦ - ويراعى تماماً في عملية إنشاء المكتب الاتجاهات والتطورات الراهنة فضلاً عن ما أبدته الدول الأعضاء من اهتمام بإيجاد طرق للتصدي للتحديات الجديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وستظل ولايته مستمدة من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة في ميدان نزع السلاح، بما فيها الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة التي اعتمدت بتوافق الآراء في أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح (القرار د١-٢/١٠). وسيسترشد برنامج المكتب كذلك بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (القرار ٢/٥٥) وسيأخذ في الحسبان قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

٧ - وينبغي التذكير في هذا السياق بما أشارت إليه الفقرة الخامسة من ديباجة قرار الجمعية العامة ٦١/٦٠ من أن عقد الجمعية العامة دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح سيتيح "الفرصة لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح من منظور أكثر انسجاماً مع الحالة الدولية الراهنة، وتعبئة المجتمع والرأي العام الدوليين تأييداً للقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة التقليدية وخفضها". وفي الفقرة السابعة من ديباجة القرار نفسه كررت الدول الأعضاء "الإعراب عن اقتناعها بأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح يمكن أن يحدد منهاج العمل مستقبلاً في ميادين نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة".

٨ - وسيحتفظ المكتب بالفروع الخمسة الموجودة حالياً في إدارة شؤون نزع السلاح (انظر التذييل) وبالمهام المنوطة بها وسيواصل تنفيذ الولايات الحالية. وسيواصل تقديم الدعم الفني والتنظيمي لوضع القواعد في مجال نزع السلاح من خلال عمل الجمعية العامة ولجنتها الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح والهيئات الأخرى. وسيواصل المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف العمل بصفته الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام لدى المؤتمر ويرفع تقاريره مباشرة إلى الأمين العام بشأن المسائل ذات الصلة بالمؤتمر.

٩ - وتحت قيادة الممثل السامي سوف يُنشَط العمل من جديد في سبيل اتخاذ إجراءات متزامنة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء من جميع جوانبهما. إذ يرتبط الهدفان ببعضهما بعري وثيقة لا يمكن فصلهما ولا يمكن لأحدهما السير قُدماً دون الآخر. وسيواصل المكتب عمله على دعم انضمام الدول كافة إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وعلى تنفيذها بشكل كامل وفعال.

١٠ - ولا تزال أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية منها على وجه الخصوص، تمثل إحدى الاهتمامات الرئيسية للمنظمة. وسيواصل المكتب مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز وتوطيد وترسيخ المبادئ والقواعد التي تم إرساؤها من خلال مفاوضات متعددة في جميع مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وذلك من أجل المساعدة في صون السلم والأمن الدوليين والإسهام في الجهود العالمية ضد الإرهاب. كما سيدعم المكتب الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي، مما يساهم في توطيد النظام الدولي المتعلق بمنع الانتشار النووي ويكفل بالتالي صون الأمن والسلم الدوليين.

١١ - ولا تزال الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية تحظى باهتمام متزايد من المجتمع الدولي بالنظر إلى الفوضى الشديدة التي تحدثها تلك الأسلحة في حياة الناس اليومية، ولا سيما في المناطق المنكوبة بالصراعات. وسيواصل المكتب دعم الجهود الرامية إلى مواصلة تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه كما سيواصل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لوضع معايير دولية مشتركة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. وسيعمل المكتب على تعزيز الشفافية، استناداً إلى مبدأ توفير الأمن غير المنقوص للجميع، وتدابير بناء الثقة في ميدان نزع السلاح. وسوف يقدم المكتب، من خلال مراكزه الإقليمية للسلم ونزع السلاح، المساعدة إلى الدول الأعضاء في سعيها لتعزيز النهج الإقليمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه ولصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

١٢ - وسيواصل المكتب المساهمة في الجهود الرامية إلى تحسين الخبرة الفنية في مجال نزع السلاح في الدول الأعضاء، ولا سيما في البلدان النامية. وسوف يتم إيلاء تركيز جديد على إقامة حوار وتعاون وتقديم المساعدة بالشكل الملائم للدول الأعضاء من أجل مساعدة الدول على بناء القدرة اللازمة على التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ومعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٣ - وسيضطلع المكتب أيضا بأي ولاية مستجدة من هذا القبيل قد تنيطها الدول الأعضاء بالمنظمة. ولن تحدث أي تعديلات برنامجية إلا نتيجة لاختتام المفاوضات بنجاح في المحافل المناسبة المتعددة الأطراف.

ثالثا - مهام ومسؤوليات الممثل السامي لشؤون نزع السلاح

١٤ - سوف تركز المهام المنوطة بالممثل السامي على أربعة مجالات رئيسية، هي:

(أ) وضع السياسات والقيام بمهام التنسيق في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه، دعما للأمين العام؛

(ب) حشد الدول الأعضاء والمجتمع المدني لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار؛

(ج) تعزيز ودعم الجهود المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية؛

(د) تعزيز ودعم جهود نزع السلاح في ميدان نزع الأسلحة التقليدية، ولا سيما ما يتعلق منها بنظم الأسلحة الكبرى والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية؛

١٥ - وسيكون الممثل السامي قادرا على العمل بمرونة أكبر وعلى التواصل مع الدول الأعضاء على نحو أكثر انتظاما. وسيكون متمتعا بمرونة أكبر في إقامة تعاون وإجراء حوار مع الحكومات وغيرها من الجهات المهتمة. وسيعمل أيضا بصفة ميسر في البحث عن حلول للقضايا محل الاهتمام.

١٦ - وسوف يسعى الممثل السامي، بوصفه دبلوماسيا ومديرا، إلى العمل مع المجتمع الدولي والجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية داخل الأمم المتحدة وخارجها بغية الترويج لاستجابات أكثر تضافرا وفعالية لمواجهة التحديات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه.

١٧ - وسيتيح القرب من الأمين العام إمكانية القيام بدور دعوة معزز في شحذ الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على حالة الجمود التي تسود مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيعمل الممثل السامي أيضا بصفة حفاز عند التعامل مع منظمات المجتمع المدني التي تقوم بدور حيوي في تشكيل الرأي العام وتنشيطه لأغراض نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيضطلع بمبادرات وأعمال الدعوة بالاشتراك مع الأجزاء ذات الصلة في الأمم المتحدة وكذلك مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وغير ذلك من المؤسسات.

١٨ - وفي الوقت نفسه، سوف يُشجع الممثل السامي على تطوير التواصل ويعمل على تيسيره ويعزز التعاون الدولي من أجل دعم الجهود المبذولة في جميع ميادين تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار ومسائل الأمن ذات الصلة.

١٩ - كما سيُشجع الممثل السامي ويدعم بفعالية الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لتحسين آلية الأمم المتحدة لترع السلاح كيما تصبح أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء.

٢٠ - وسيرفع الممثل السامي تقاريره مباشرة إلى الأمين العام وسوف:

- (أ) يكون مسؤولاً عن جميع أنشطة المكتب وعن إدارته؛
- (ب) يوفر المشورة والدعم للأمين العام بشأن جميع ميادين تحديد الأسلحة، ونزع السلاح ومسائل الأمن ذات الصلة، ويقوم في هذا السياق بتمثيل الأمين العام، عند الاقتضاء؛
- (ج) يضطلع بما يلزم اتخاذه من أعمال الدعوة بغية النهوض ببرنامج العمل في مجال نزع السلاح بالاشتراك مع الأجزاء ذات الصلة في الأمم المتحدة وكذلك مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الوقفية؛
- (د) يوفر تحليلاً وتقييماً موثقين للتطورات الحاصلة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي لأغراض توجيه السياسات وعمليات صنع القرار؛
- (هـ) يمثل المكتب في اجتماعات فريق الإدارة العليا، واجتماعات كبار المستشارين، واللجنة التنفيذية لشؤون السلم والأمن واللجنة السياسية؛
- (و) يعمل بصفة منسق بين الأمانة العامة والدول الأعضاء فيما يخص المعلومات المتعلقة بجميع ميادين تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومسائل الأمن ذات الصلة؛
- (ز) يعمل بصفته منسقا بين الأمانة العامة والمنظمات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية فيما يخص جميع ميادين تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار ومسائل الأمن ذات الصلة.

رابعاً - المسائل الإدارية والمالية

٢١ - سيتم تنفيذ الاقتراح في حدود الموارد الحالية. وسيكون توزيع المسؤوليات على النحو الوارد حالياً في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من أجل تمكين مكتب شؤون نزع السلاح من الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بالولايات التي أناطتها به الجمعية العامة والمحافظة على قدرة المكتب على الاضطلاع بالأنشطة الضرورية في ذلك المضمار. ولن تؤثر

عملية إعادة التنظيم لتشكيل المكتب الجديد في أهدافه لفترة السنتين المقبلة، بالصيغة المعتمدة في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر A/61/6 (Prog.3) والقرار ٢٣٥/٦١).

خامسا - الخاتمة

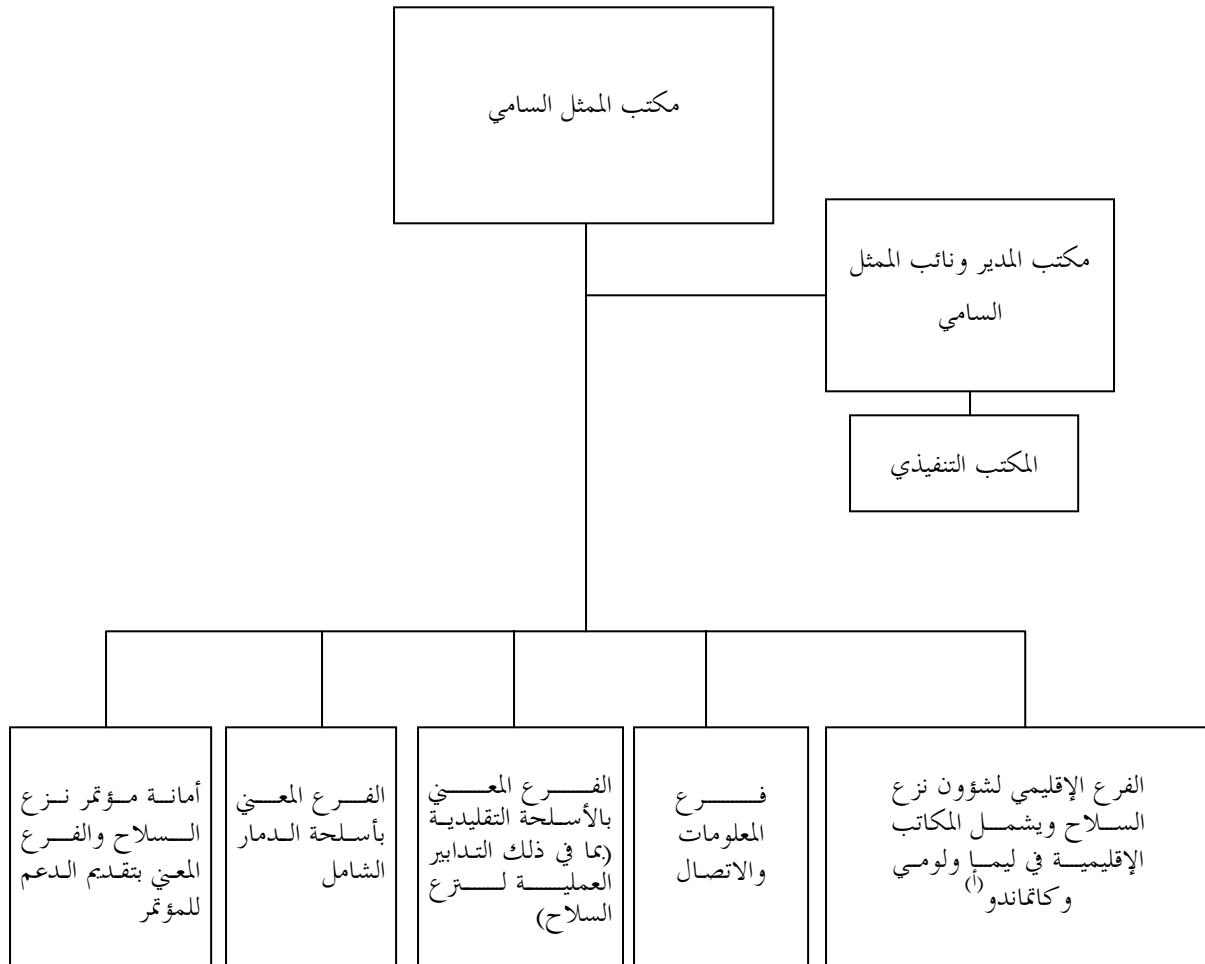
٢٢ - قد يبدو الاقتراح الذي طرحته آنفا، للوهلة الأولى، وكأنه يُضعف الطريقة التي شُكلت ونظمت بها الأمانة العامة من أجل دعم الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. لكنني أعتقد أن النهج الجديد سوف يفضي إلى زيادة وضوح قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار وأن المكتب الجديد سيكون له تأثير أقوى في دعم ما تبذله الدول الأعضاء من جهود للتصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

٢٣ - وأعتقد كذلك أن العناصر المبينة أعلاه تساعد في توضيح أدوار ومسؤوليات الممثل السامي لشؤون نزع السلاح والتوقعات حول كيفية قيامه بدور قيادي في توفير التوجيه والإرشاد للسياسات اللازمين لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

٢٤ - وإني أدرك المسؤولية الملقاة على عاتقي بأن أساهم في الجهد الجماعي في هذا المجال الهام. وأعتقد أن تنفيذ هذا الاقتراح سيعزز أوجه التداؤب القائمة في ميدان السلام والأمن وسيساعد في الوقت نفسه على إقامة تعاون أكثر نفعا وفعالية مع الدول الأعضاء وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية، العالمية والإقليمية. وأعتزم إجراء استعراض متعمق لتنفيذ الولايات في إطار هذا الاقتراح الخاص بإعادة التنظيم، وتقديم تقرير عن نتائجه إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

تذييل

مكتب شؤون نزع السلاح: الهيكل التنظيمي لفترة السنتين
٢٠٠٨-٢٠٠٩



(أ) يعمل من نيويورك.